تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

"عقيدة الصدمة"
الهندسة الجيوسياسية للكارثة _ عندما تتحول الأزمة إلى عقيدة

د. مالك ثويني

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

«عقيدة الصدمة»: الهندسة الجيوسياسية للكارثة _ عندما تتحول الأزمة إلى عقيدة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الأمن والدفاع

د. مالك ثويني / مستشار دولي في أنظمة وسياسات التعليم

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

في زمنٍ تتشابك فيه الأزمات مع الطموحات، وتتعانق فيه التحوّلات الكبرى مع جراح الشعوب، وُلد كتاب **«عقيدة الصدمة»** لنعومي كلاين سنة 2007 كصرخةٍ فكرية تفضح آليات السلطة في استغلال الهزّات والدمار لإعادة تشكيل الاقتصادات والمجتمعات على مقاس مصالح محدّدة. هذا العمل لم يكن مجرّد بحثٍ صحفي، بل كان مرآةً عاكسةً لحكمة التاريخ، إذ بيّن كيف يُزرع النظام الجديد في لحظات الذهول الجماعي، حيث تكون المجتمعات في أضعف حالاتها وأكثرها قابليّةً للإخضاع.

كلاين في كتابها لم تكتب عن الماضي فقط، بل نسجت خيوطاً رمزية عن المستقبل، وكأنّها تضعنا أمام معادلةٍ ثابتة: كلّما اهتزّت الأرض تحت أقدام الشعوب، سارعت قوى النفوذ إلى استغلال الصدمة فرصةً لإعادة ترتيب الأوراق. ومن هنا تصبح «الصدمة» ليست مجرّد مأساة، بل أداةً سياسيةً واقتصادية تُصاغ بها خرائط جديدة للسلطة والثروة.

إنّ «عقيدة الصدمة» ليست كتاباً عن الكوارث الطبيعية أو الحروب فحسب، بل عن الكارثة الأخطر: استباحة وعي الإنسان وهو تحت وطأة الخوف والانكسار. وبذلك يتحوّل النص إلى تحذيرٍ استراتيجي عابرٍ للأزمنة، يذكّرنا بأنّ الأمم التي لا تبني مناعةً فكريةً ومؤسساتية ستظلّ عُرضةً لإعادة التشكيل من الخارج كلّما عصفت بها العواصف.

أولاً: نعومي كلاين _ ضمير ضد الجرافة النيو- ليبرالية

الخلفية الفكرية والتكوين الثقافي

حين نتمعّن في جوهر ما تقدّمه نعومي كلاين، نجد أنفسنا أمام مذهبٍ متكامل للسيطرة السياسيّة والاقتصاديّة، يُخفي نفسه تحت لافتة الإصلاح، لكنّه في حقيقته عمليّةٌ قسريّة لإعادة تشكيل المجتمعات المُنهَكة بعد الأزمات. والمفارقة هنا أنّ هذه السياسات لا تُطرح للنقاش، بل تُفرض في لحظة غياب القدرة الجماعيّة على التفكير، أي حين تكون الشعوب في أضعف حالاتها؛ وكأنّ المطلوب ليس فقط تمرير إجراءات اقتصاديّة، بل إعادة برمجة الوعي الاجتماعي بما يخدم مصالح قوى معيّنة، غالباً ما تكون عابرةً للحدود.

فنعومي كلاين ليست مجرّد كاتبة، بل مفكّرة نقديّة تشكّلت في بيئةٍ يساريّة كنديّة متمرّدة على سرديّات العولمة والرأسماليّة. فقد نشأت في أسرةٍ مثقّفة؛ والدتها مخرجة وثائقيّة، ووالدها طبيب ساخط على النظام الصحّي التجاري. حملت معها هذا الإرث النقدي إلى الجامعات، وبرزت مبكراً في رفضها للخطاب السائد حول «نهاية التاريخ» بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وتفرّغت لفكّ رموز ما سُمّي بـ «القرن الأميركي» من منظور الضحيّة لا الفاتح الحديدي.

الاتجاه التحقيقي والاستقصائي

أكثر ما يميّز كلاين أنّها لا تكتب من أبراجٍ نظريّة، بل تنزل إلى الأرض: توثّق، وتقابل، وتعاين. أعمالها تمزج بين التحقيق الصحافي، والتحليل الاقتصادي، والسرد السياسي. ويتجلّى ذلك بوضوح في **"عقيدة الصدمة"**، الذي لا يكتفي بنقد النظريّات، بل يلاحق آثارها الميدانيّة في تشيلي، والأرجنتين، والعراق، وروسيا، وغيرها. فشخصيّتها متأثّرةٌ بعمق بثقافة حقوق الإنسان، والعدالة البيئيّة، ومقاومة العنف؛ غير أنّها، في

الوقت نفسه، ليست مثاليّةً رومانسية، بل تدرك وحشيّة النظم وتكتب بمرارة المراقب الشاهد.

التحدّي الأكبر: التحليل من الهامش

تنتمي كلاين إلى ما يمكن تسميته بـ «جيل ما بعد الثقة»، جيلٍ لم يعد يؤمن بأنّ النظام الليبرالي هو نهاية التاريخ. وبعبارةٍ مجازية، يمكن القول إنّ شخصيّتها تتغذّى من الإحباط، لكنّها تحيله إلى كتابةٍ مقاومة. وإذا ما تمعّنّا في كتاباتها، سنجد أنّها لا تطرح «مشروعاً بديلاً كاملاً»، بل تنقّب في المساحات الرماديّة، تبحث عن مجتمعاتٍ محليّة تستعيد القرار، وعن أنماطٍ اقتصاديّة تعيد التوازن.

من هنا يمكن القول إنّ نعومي كلاين ليست ثائرةً خطابيّة، بل شاهدة عيانٍ في محكمة التاريخ، تسرد شهادتها من موقع المُستبعَدين، وتكتب بلغة الباحثة لا المُحرِّضة. ففي السياق الدولي الراهن، حيث تتكاثر الأزمات من حروبٍ وأوبئةٍ وانهيارات اقتصاديّة، تبدو الأرض – كما تراها كلاين – مهيّأةً أكثر من أيّ وقتٍ مضى لتطبيق هذا النموذج: إذ لم تعد الكوارث تُستقبل كمنعطفاتٍ مؤقّتة، بل غدت وقوداً دائماً لاقتصادٍ عالميّ لا يرتوي إلّا على وقع الفوضى.

ثانياً: عقيدة الصدمة

تقويض الدولة الوطنيّة لصالح الشركات والتمويل الدولي

في كلّ تجربةٍ يَسردها كتاب "عقيدة الصدمة"، نجد خيطاً ناظماً: كلّما ضعفت الدولة تحت وطأة الانهيار، جرى الاستيلاء على مقدّراتها من قِبل قوى اقتصاديّة خارجيّة تحت عنوان «تحرير الاقتصاد». لكنّ المحصّلة النهائيّة تكون إضعاف القرار الوطني، وتحويل الحكومات إلى منفّذين لتعليمات صندوق النقد والبنك الدولي، أو لشركات استشاريّة عملاقة تتحكّم في مصير الشعوب من خلف الشاشات.

هذا المنهج بات مفضّلاً في العالم بعد الحرب الباردة، ويُعاد اليوم إحياؤه تحت ذرائع جديدة مثل «التحوّل الرقمي»، و«الطاقة الخضراء»، و«مكافحة التغيّر المناخي». ورغم أنّها شعاراتٌ جذّابة، إلّا أنّها تُستخدم في كثيرٍ من الأحيان كحصان طروادة لتبرير تدخّلات اقتصاديّة تؤدّي، في نهاية المطاف، إلى انكماش الدولة المركزيّة واتّساع نفوذ السوق والشركات العالميّة. واليوم نرى في دولٍ مثل لبنان، والأرجنتين، وسريلانكا ملامح متكرّرة لهذا النمط، حيث يُربط الإنقاذ المالي بحزمةٍ من الشروط السياسيّة والاجتماعيّة التي تمزّق النسيج الوطني وتعمّق هشاشة الدولة بدل ترميمها.

الفوضى لم تعد حالة طارئة، بل أصبحت بنية متكرّرة لإعادة إنتاج الهيمنة

من أخطر ما توضّحه نعومي كلاين أنّ الأزمات لم تعد «فرصةً للتغيير الإيجابي»، بل غدت تُستثمر بطريقةٍ تسمح بتمرير أجندات اقتصاديّة محدّدة. وبعبارةٍ أخرى: كلّما اشتدّ الانهيار، أصبح من الأسهل الترويج لـ «حلولٍ جذريّة» سرعان ما تكتشف الشعوب أنّها لم تكن سوى فخٍّ مُحكم لتجريدها من أدوات الحماية الاجتماعيّة.

ففي عالم ما بعد كوفيد-19، رأينا كيف استُخدمت الجائحة لتعزيز أنماط العمل الهشّ، وتوسيع الاقتصاد الرقمي على حساب الوظائف التقليديّة، من دون بنية تشريعيّة تحمي العاملين. والأمر ذاته تكرّر مع الأزمة الأوكرانيّة، التي دفعت دولاً عديدة إلى فتح أسواقها للطاقة والسلع بطريقةٍ متسرّعة، استغلّتها الشركات الكبرى لتثبيت احتكارها.

وبذلك تتحوّل الفوضى إلى نمطٍ اقتصاديٍّ مدروس، لا يقود إلى الاستقرار، بل إلى تراكم الأرباح لدى قلّةٍ محدودة، وتوسيع دوائر الفقر والتهميش على نطاقٍ واسع.

تفريغ الإنسان من الفعل وتحويله إلى مستهلكٍ مُنهك وعاجز

في قلب "عقيدة الصدمة" ثمة مشروع لإعادة صياغة الإنسان ذاته، ليس باعتباره مواطناً فاعلاً، بل كائناً اقتصاديّاً بحتاً، عليه التكيّف مع المتغيرات. ففي لحظة ما بعد الكارثة، يُختطف الوعي الجمعي، وينصبّ التركيز على النجاة الفرديّة لا على الفعل الجماعي أو المقاومة.

وهنا تُستخدم الصدمة كأداةٍ ناعمة لتكريس ثقافة الاستسلام، حيث يصبح أقصى ما يتمناه المواطن هو العودة إلى الوضع السابق، حتى وإن كان بائساً، بدل أن يحلم بتغييرٍ جذري. وهذا بالضبط ما يسمح للنخب بتمرير سياساتٍ غير شعبيّة من دون معارضة تُذكَر.

وهذا ما نلمسه بوضوح في مجتمعاتٍ عانت من تكرار الأزمات، حيث ضعف الحسّ المدني، وتراجع النقاش العام، وازدهر الخطاب الفرداني النرجسي الذي يبرّر القبول بأي وضع طالما نجا الفرد بنفسه.

الرأسمالية المفترسة تعيد تعريف حدود الممكن السياسي والاجتماعي

نعيش اليوم في عالمٍ يُعاد فيه تعريف «الممكن»، ليس استناداً إلى الإرادة الشعبية أو العقد الاجتماعي، بل وفق ما يسمح به منطق السوق؛ أي أن يُقصى كلّ ما لا يُدرّ ربحاً: التعليم، والصحّة، والبيئة، وحتى الثقافة. أما ما يساهم في تضخيم الأرباح، ولو على حساب الإنسان، فيتم الترويج له باعتباره «الطريق الوحيد".

هذا التحوّل يعكس تغوّل نموذجٍ اقتصاديّ يحتقر التعدّدية، ويعتبر كلّ مقاومةٍ مشروعاً غير عقلاني. وهنا تكمن خطورة العقيدة: فهي لا تُقصي الخصوم فحسب، بل تُعيد تشكيل الوعي بطريقة تجعلهم يتخلّون عن ذاتهم من دون مقاومة. في المشهد الدولي الجديد، حيث تتقلّص الفروق بين اليمين المتطرّف والنيو-ليبرالية الاقتصادية، تجد عقيدة الصدمة

بيئةً خصبةً للتمدّد، لا سيما في الدول التي تعاني أزماتٍ مزدوجة: اقتصادية من جهة، وهويّاتية من جهة أخرى.

في ضوء هذا التحليل، يمكن القول إننا نعيش زمناً جديداً تُدار فيه الأمم، لا بواسطة جيوشٍ ودبابات، بل عبر أدوات اقتصادية وصدمات نفسية مدروسة. إن ما تكشفه عقيدة الصدمة هو أنّ الحرب على المجتمعات لم تعد تُخاض في ميادين مفتوحة، بل في عمق الوعي: في المدارس، وفي شاشات الأخبار، وفي توقيع اتفاقيات القروض. وأعظم مقاومةٍ لهذه العقيدة لا تكمن فقط في رفض السياسات المفروضة، بل في إعادة بناء الإنسان القادر على السؤال، والمجتمع القادر على الرفض، والدولة القادرة على حماية القرار الوطني من التدويل القسري.

ثالثاً: تقسيم استراتيجي جديد لعالم اليوم

بدلاً من التقسيم الكلاسيكي إلى «دول نامية» و «متقدمة»، أو «شمال وجنوب»، نقترح هنا تصنيفاً جديداً مبنياً على درجة مقاومة الدولة لعقيدة الصدمة واستعدادها لرفض أو استيعاب سياسات الصدمة:

1- الدول ذات المناعة السيادية

هي الدول التي تمتلك قدراً عالياً من القرار المستقل، وشبكات أمان اجتماعي قوية، ومجتمع مدني نشط، وتملك هامشاً من المرونة يسمح لها بمقاومة ضغوط الأسواق، أو المؤسسات المالية الدولية. هذه الدول تميل إلى احتواء الأزمات بدل استغلالها، مما يجعلها عصية على «عقيدة الصدمة».

أمثلة: أغلب الدول الاسكندنافية، بعض دول أوروبا الوسطى.

2- الدول القابلة للامتصاص المشروط

دول تحتفظ بشيء من السيادة، لكنها تخضع جزئيا للضغوط إذا واجهت أزمات اقتصادية أو سياسية، والتي غالبا ما تعقد «صفقات» مع القوى المالية مقابل استقرار مؤقت.

هذه الدول أشبه بمسرح مؤقت لعقيدة الصدمة، يمكنها أن تُجهضها أو أن تستسلم لها حسب القيادة والمجتمع.
أمثلة: تركيا، جنوب أفريقيا، البرازيل.

3- الدول المخترَقة هيكلياً

دول فقدت السيطرة على قراراتها، وتدار عبر الوصاية الاقتصادية، أو بعقود مشروطة من مؤسسات دولية أو شركات خاصة.
النخب فيها هي أكثر من يروج لعقيدة الصدمة.
هذه هي الأرض المثالية لنموذج نعومي كلاين: يُطبّق النموذج فيها كاملاً، ويُعاد تكراره كلما اندلعت أزمة جديدة.
أمثلة: لبنان، الأرجنتين، باكستان، العراق بعد 2003

4- الدول المصدّرة للصدمة

وهي القوى الكبرى أو التكتلات العابرة للقارات التي لا تُطبَّق عليها عقيدة الصدمة، بل تصنعها وتصدّرها كأداة للهيمنة.
هذه ليست دولا بريئة، بل مُنتِجة للأدوات التي تصنع الأزمات وتُسَوِّق العلاج القاتل.
أمثلة: الولايات المتحدة، مؤسسات مثل صندوق النقد، البنك الدولي، وشركات مثل BlackRock وMcKinsey.

رابعاً: استنتاجات استراتيجية حول مدى نجاح النظرية وفقاً لهذا التصنيف

- النظرية أثبتت نفسها في الدول المخترقة: حيث تغيب القدرة على الرفض، أو التفاوض، أو حتى الوعي الجمعي. العراق بعد الغزو، ولبنان بعد الأزمة المصرفية، يقدّمان مثالاً صريحاً على النجاح الكامل لعقيدة الصدمة، في إعادة تشكيل الاقتصاد والسياسة بناءً على توصيات خارجية.
- المناعة السيادية هي خط الدفاع الأول: في النرويج أو فنلندا، الأزمات تُدار لا تُستغَل. لذلك، تبقى هذه الدول عصيةً على منطق

الصدمة، رغم تعرضها لمحنٍ (مثل جائحة كورونا أو أزمات الطاقة). أما الثقافة السياسية ومؤسسات الدولة فإنها تتولى صد الصدمة لا أن تتلقفها.

- المعادلة الأخطر في الدول القابلة للامتصاص: هذه الدول تعيش على الحافة، أي غياب للقيادة الواعية، أو ضغط مفاجئ، قد يُسقطها إلى مصاف الدول المخترقة. ولذلك، فإن هذه الدول هي ساحة صراع خفي بين قوى التحرّر وقوى الهيمنة.
- الدول المصدّرة للصدمة تُغيّر أدواتها: لم تعد تعتمد على الحروب المباشرة أو الانقلابات فقط، بل تستخدم اليوم أدوات رقمية، تحليل بيانات ضخمة، مؤشرات عالمية زائفة، لإنتاج حالة «أزمة» تُستخدم لاحقاً كذريعة. وبذلك فإن «عقيدة الصدمة» لم تمت، بل تحوّلت إلى نموذج مرن وعابر للتخصصات

خامساً: العراق وعقيدة الصدمة: كيف أعيد تشكيل دولة تحت النيران؟

مقدمة: بين انهيار الدول وإعادة هندستها

العراق بعد 2003 لم يكن مجرد بلد يمرّ بمرحلة انتقالية؛ بل كان مختبراً مفتوحاً لتطبيق ما سمّته نعومي كلاين بـ «عقيدة الصدمة». لم تُستغل الصدمة كأداة إصلاح، بل حُوِّلت إلى منهج لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع وفق مصالح خارجية وداخلية متشابكة. فمنذ اللحظة الأولى للغزو، وُضع العراق في مواجهة فراغ مؤسسي شامل، ثم أُغرق في سلسلة صدمات أمنية واقتصادية واجتماعية جعلته يعيش على حافة الانهيار الدائم. وهنا يكمن السؤال: لماذا انطبق مفهوم «عقيدة الصدمة» على العراق أكثر من غيره؟ وكيف تحوّل التراكم المتواصل للانكسارات إلى عائقٍ أمام بناء المناعة الوطنية؟

1- تفكيك الدولة كصدمة تأسيسية

- تم حلّ الجيش والشرطة والأجهزة الإدارية دفعة واحدة، وهو ما لم يحدث في أي تجربة انتقالية أخرى.
- هذا القرار لم يترك فراغاً مؤقتاً، بل دمّر «الذاكرة المؤسسية» للدولة، وحوّلها إلى ساحة نفوذ مفتوحة.
- في لحظة الذهول الوطني، لم يعد المجتمع محكوماً بدولة، بل محكوماً بالفراغ، وهذا جوهر عقيدة الصدمة: هدم كل الركائز حتى يُعاد البناء وفق إملاءات جديدة.

2- تراكم الصدمات وتعميق الانقسام

- جاءت الصدمة الأولى أمنية، تبعتها صدمة اقتصادية بتحرير السوق العشوائي وتدمير الصناعات.
- سرعان ما تبع ذلك انقسام طائفي-سياسي عميق، إذ استُبدلت الهوية الوطنية بمنظومة محاصصة هشة.

- لم تكن الصدمات متقطعة، بل متداخلة، بحيث وُلِد من كل أزمة رحم أزمةٍ أخرى: من انهيار الأمن جاء الإرهاب، ومن انهيار الاقتصاد جاء الريع، ومن الانقسام جاء العجز عن بناء هوية جامعة.

3- الاقتصاد الريعي كأداة لإدامة الصدمة

- لم يُستثمر الريع النفطي في بناء قاعدة إنتاجية أو مؤسسات قوية، بل استُخدم كمسكّن اجتماعي.
- كلما ارتفعت أسعار النفط توسّعت الرواتب والدعم، وكلما انخفضت انكشفت هشاشة الدولة.
- النتيجة: دورة من "الصدمة المالية" الدائمة، جعلت المجتمع أسير تقلبات الخارج.

4- فشل التحول إلى المناعة

المناعة، في جوهرها، تعني أن تمتلك الدولة القدرة على امتصاص الصدمات دون أن تتفكك. لكن العراق، على مدى عقدين، لم يتمكن من بناء هذه المناعة لثلاثة أسباب:

- غياب الترتيب المؤسسي: لم تُبنَ مؤسسات بديلة قبل تفكيك القديمة، فظلّت الدولة تعمل بأدوات ناقصة.
- تسييس الهوية: عوضاً عن بناء عقد اجتماعي جامع، تمّت شرعنة الانقسام السياسي والطائفي، ما جعل كل إصلاح عرضةً للتجاذب.
- التبعية للريع والأمن الخارجي: لم تُبنَ سيادة اقتصادية ولا أمنية، بل استُعيرت من الخارج أو اشتُريت بالريع، وهو ما جعل أي هزةٍ خارجية قادرة على إعادة العراق إلى المربّع الأول.

5- لماذا العراق أكثر من غيره؟

صحيح أن عقيدة الصدمة طبقت في تجارب أخرى: من أمريكا اللاتينية في الثمانينيات إلى آسيا بعد الأزمات المالية. لكن العراق كان مختلفاً في ثلاثة أبعاد:

- المطلقية: في أماكن أخرى، كان يجري إصلاحُ قاسٍ فوق مؤسسات قائمة، أما في العراق فقد جرى تفريغ الدولة بالكامل.
- التزامن: في معظم الحالات، الصدمة كانت اقتصادية أو سياسية، بينما في العراق تزامنت الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية معاً.
- الاستمرارية: العراق لم يخرج من الصدمة الأولى حتى دخل في الثانية، من الغزو إلى الطائفية إلى «داعش» إلى الأزمات المالية إلى المناخ.

6- السيناريوهات المستقبلية – أي طريق يسلكه العراق؟

أولاً: النهضة الممكنة

يفترض هذا المسار ما يلي:

- بروز نخبة وطنية جديدة غير مرتهنة للطائفية.
- تبني مشروع مدني جامع.
- دعم إقليمي ودولي متوازن.
- ثورة هادئة في الإدارة والاقتصاد.

وفرص النجاح هنا تتوقف على حدوث اختراق مفاجئ في الوعي السياسي الجمعي، أو أزمة تدفع نحو صحوة وطنية.

ثانياً: الركود الممتد (السيناريو المرجّح)

يتواصل نمط «إدارة الانهيار»: لا حرب أهلية، ولا إصلاح عميق، بل مراوحة في المكان، وسط فسادٍ، ومحاصصة، وفقدانٍ للثقة.

هذا السيناريو يعني:

- استمرار النزيف البشري والعقلي.
- تأجيل الانفجار، لا منعه.
- تراجع تدريجي في الوزن الجيوسياسي للعراق.

ثالثاً: الانهيار أو التفكك الواقعي

في حال تصاعد الضغط الخارجي، أو انهيار أسعار النفط، أو انفجار داخلي طائفي، قد يشهد العراق:

- انفصالاً فعلياً لمناطق إدارية.
- تقسيم في السياسات العامة والمالية.
- فقدان القرار المركزي.

7- شروط المعالجة وموانعها

ما المطلوب؟

- إطلاق عقد اجتماعي جديد يضع المواطنة كأساس، لا الهوية الجزئية.
- إعادة بناء مؤسسات الدولة من الصفر: التعليم، الصحة، الإدارة.

- اقتصاد منتج يُخفف من الريع: زراعة، صناعة، طاقة متجددة، تكنولوجيا.
- استراتيجية دبلوماسية ذكية تعيد التموضع الخارجي دون الوقوع في التبعية.

ما الموانع؟

- نخب سياسية تخاف الإصلاح لأنه يُقصيها.
- تدخلات إقليمية ودولية لا ترغب في رؤية عراق قوي مستقل القرار.
- جيل شاب محبط فقد الثقة.
- شبكة فساد مترابطة تمنع التغيير.

كيف نُعِدُّ شعب العراق لمواجهة المتغيرات القادمة؟ ومن هو المؤهَّل لقيادة هذا التحوُّل؟

في عالمٍ يتسارع في تغيره، حيث تتحرك الجغرافيا السياسية، وتتبدّل أولويات الاقتصاد العالمي، وتتلاشى الحدود بين الحقيقة والتأثير الإعلامي، فإن السؤال الأخطر الذي ينبغي أن يطرحه أي مشروع إنقاذ عراقي ليس فقط: ما الذي سنغيره؟ بل: من الذي سيقود التغيير؟ وكيف نُعدُّ شعباً بأكمله ليكون شريكاً في هذا التحول؟

إن العراق اليوم لا يحتاج فقط إلى إصلاح إداري أو تنموي فحسب، بل

إلى عملية نهضة مجتمعية شاملة تُعيد تشكيل الوعي، وتُرمّم العلاقة بين الفرد والدولة، وتُعيد بناء الانتماء على أسس عقلانية وطنية، لا على أعمدة الثأر والولاء والتعصب. هذه المهمة تتجاوز الأدوات التقليدية، وتتطلب إعداداً متعدّد الأبعاد يشمل:

البُعد التربوي والثقافي:

لا نهضة بلا إعادة تشكيل الوعي، وهذا يقتضي إصلاحاً جذرياً في التعليم، ليس فقط في مناهجه، بل في فلسفته. المطلوب تعليم يُعلّم التفكير، لا الحفظ؛ يُغرس المواطنة، لا الطائفية؛ يُنمّي السؤال، لا الخضوع. وهذا يتطلب إدخال مفهوم «المواطن المنتج»، وتعزيز قيم العمل، والإنجاز، والكرامة، والمسؤولية. وهنا يأتي دور الإعلام الوطني الواعي، الذي يجب أن يتحوّل من خطاب استهلاكي انفعالي إلى منصة تشكيل وعي جمعي جديد، يربط بين التاريخ والمستقبل بضمير نقدي مسؤول.

البُعد الاجتماعي:

لا يمكن بناء شعب موحّد في ظل انقسام اجتماعي عميق بين طوائف وأقاليم وعشائر. فالمطلوب هندسة اجتماعية عكسية تعيد تركيب النسيج الوطني من جديد. ذلك يبدأ بتفكيك خطاب الكراهية والانغلاق، واستبداله بمنظومة قيمية تستند إلى العدالة والكرامة والهوية الوطنية الجامعة. أي أن المطلوب ليس إنكار التعدد، بل تحويله إلى ثروة، لا إلى خطوط تماس.

البُعد الاقتصادي:

لا يُعدّ الشعب للتحوّلات الكبرى وهو جائع أو عاطل أو يائس. فلا بدّ من سياسة اقتصادية تعيد الاعتبار إلى العمل الشريف وتربط بين الجهد والفرصة. ويستلزم ذلك تحويل الاقتصاد من ريعي إلى إنتاجي، وتشجيع

ريادة الأعمال، وربط التعليم بسوق العمل، وإعادة توزيع الثروة بما يخلق إحساساً بالعدالة والجدوى.

البُعد السيكولوجي:

العراقي اليوم، بعد عقود من الحروب والفساد والخذلان، يعيش أزمة ثقة مزدوجة: في الدولة وفي نفسه. فلا يكفي أن نطالبه بالتحمّل أو الأمل، بل يجب خلق بيئة نفسية توفر له الشعور بالكرامة والقدرة. وبرامج الدعم النفسي، وحملات بناء الثقة، وقصص النجاح الحقيقية يجب أن تتحوّل إلى أدوات سيادية في إدارة الروح الوطنية.

خصال العراق وشعبه: ما يمكن أن يُبنى عليه مشروع وطني نهضوي

قبل أن نسأل: كيف نُعيد بناء العراق؟ علينا أن نُعيد اكتشاف ما لم يُهدم فيه أصلاً. فالعراق، برغم كل ما تعرض له من صدمات وانكسارات، لا يزال يحمل في جوهره خصالا سيادية وتاريخية فريدة تُشكّل القاعدة التي يمكن الانطلاق منها نحو مستقبل مختلف.

إن العراقي، في جوهره، ليس ضحية كما صُوّر طويلاً، ولا متلقياً سلبياً كما أرادت له المنظومة الفاسدة أن يكون. بل هو ابن تاريخ عريق، وسليل حضارات كبرى، لا يزال يحتفظ – برغم التآكل – بجذوة مقاومة فطرية، وقابلية على النهوض لا تشبه أي شعب آخر في المنطقة.

أولاً: الانتماء الفطري للأرض

العراقي لا يتعامل مع الأرض بوصفها «موقعاً جغرافياً»، بل كامتداد لهويته، وتاريخ أجداده، ومصدر كرامته. وبرغم موجات الهجرة، والتهجير، والتغريب، لم يفقد العراقي حنينه إلى مدنه وريفه وناسه. هذه العلاقة العضوية مع الأرض تجعل من مشروع استعادة الدولة مهمة واقعية لا عاطفية.

ثانياً: الذكاء المجتمعي العميق

العراقيون - بفطرتهم - يمتلكون وعياً تاريخياً مركباً، وعياً قد يكون صامتاً أحياناً، مشوشاً أحياناً أخرى، لكنه لم يُلغَ. فمن جلسات المقاهي الشعبية، إلى ساحات الجامعات، إلى الميادين الرقمية، هناك دائماً عقل نقدي يشتغل، وروح تساؤل حيّة ترفض الابتلاع الكامل. هذا الذكاء الاجتماعي هو ما جعل احتجاجات أكتوبر 2019 تختلف عن كل ما سبقها: شباب خرج من رحم التهميش، لكنه طرح شعارات تتجاوز الطائفة، وتطالب بوطن، لا حصة في وطن.

ثالثاً: القابلية الفائقة على التعلّم والتكيّف

برغم أن النظام التعليمي في العراق قد أُنهك لعقود، وبرغم هجرة العقول وتراجع البنية التحتية، إلا أن العراقيين أثبتوا، داخل الوطن وخارجه، قدرة عالية على التعلّم، والتطور، وإثبات الذات. فالمهندسون العراقيون، الأطباء، الباحثون، الفنانون، حتى العمال المهرة... في كل مكان تجد بصمتهم. وهذا لا يعني فقط كفاءة فردية، بل إمكانية لبناء كتلة حرجة قادرة على حمل مشروع التغيير إذا وُفرت لها البيئة المؤسسية والمناخ السياسي المناسب.

رابعاً: الصلابة النفسية في مواجهة الألم

العراقي - برغم المعاناة - لا يستسلم بسهولة. هذه ليست مجاملة، بل خاصية نفسية سلوكية موثقة. فمن شعب تعرّض لحروب، وحصار، وإرهاب، وفوضى، وفشل سياسي... لم نرَ تفككاً عاماً في الروح الجماعية. بل حافظ الناس على عائلاتهم، كراماتهم، علاقاتهم، حتى في أصعب اللحظات. هذه الصلابة، إذا ما وُجهت ضمن مشروع وطني حقيقي، يمكن أن تتحوّل من قدرة على الصبر إلى طاقة دافعة للتغيير.

خامساً: التفرد الحضاري العميق

العراق ليس فقط بلداً من العالم العربي أو الإسلامي، بل هو ركيزة حضارية عالمية. هو مهد أول قانون، وأول كتابة، وأول مدينة، وأول دولة. وهذه ليست سرديات ماضٍ رومانسية، بل ذاكرة جماعية تعطي العراقي «دون أن يشعر» إحساساً بأنه ينتمي لشيء أوسع من اللحظة السياسية المتردية.

إن من يشعر أن تاريخه يبدأ قبل آلاف السنين، لا يمكن أن يُقنعه أحد بأن قدره هو الفشل الأبدي. لهذا، فإن الاستثمار في الهوية الحضارية العراقية - لا بوصفها سردية ماضٍ فقط، بل كرافعة مستقبل - هو مفتاح مهم لإعادة تعبئة الطاقات الجماعية.

هذه الخصائص مجتمعة لا تُشكل فقط «رؤية تفاؤلية»، بل تمثل أرضية استراتيجية صلبة لبناء مشروع وطني جامع. فالشعب الذي لا تزال فيه هذه الجذور يمكن أن يُزهر من جديد. المهم هو أن يُمنح فرصة، وأن يُدعى شريكاً لا تابعاً، وأن يجد من يخاطبه بلغة تليق بتاريخه، لا بمنطق «التلقين والإذعان". فحين نُعدّ الشعب العراقي، علينا أن نُراهن على ما فيه، لا على ما فُرض عليه. وأن نرى فيه طاقة لم تُستنفد، لا عبئاً يُدار. فكل مشروع إنقاذ لا يبدأ من فهم خصال الشعب سينتهي حتماً إلى تكرار إخفاق من لم يفهموه من قبل.

فمن المؤهَّل لقيادة هذه المهمة التاريخية؟

إن حجم هذه المهمة لا يمكن أن ينهض بها فرد، مهما كان ملهماً، ولا حزب، مهما كان مخلصاً، بل تحتاج إلى تحالف متكامل من القيادات الجديدة والمؤسسات الراسخة والضمائر الحيّة. لكن في الوقت ذاته، فإن وجود شخصية مركزية جامعة يُعدّ ضرورة استراتيجية، لا لخلق زعيم شمولي، بل لإعطاء المشروع ملامح وإيقاع.

صفات هذه الشخصية أو الشخصيات:

- رؤية وطنية لا طائفية، تقرأ الداخل وتفهم الخارج.
- قوة أخلاقية تجعلها قادرة على إلهام الثقة لا شراء الولاء.
- كفاءة تنفيذية تؤهلها لإدارة التحول لا مجرد التنظير له.
- شجاعة فكرية في المواجهة، ومرونة سياسية في الحوار.
- تاريخ نظيف يعفيها من عبء المساومة، ويحميها من الطعن.

هذه الشخصية قد تكون فرداً يُجمِع عليه العراقيون من مختلف الانتماءات، أو فريقاً نخبوياً يظهر من رحم الأزمة، أو قد تكون مؤسسة وطنية سيادية جديدة يُعاد بناؤها خارج السياقات الطائفية والحزبية، مثل «مجلس إنقاذ وطني»، أو «هيئة قيادة انتقالية مدنية»، يقودها العقلاء، لا الطامعون.

الخلاصة

إعداد الشعب العراقي لتحولات العالم القادم لا يتم فقط من خلال توزيع الخطط والأموال، بل من خلال إعادة بناء الذات الوطنية كهوية جامعة، والمواطن كفاعل حرّ، والدولة كمنظومة خدمة لا سيطرة. وهذا لن يحدث إلا عبر مشروع يقوده من يملك رؤية عابرة للطوائف، واستعداداً شخصياً للتضحية، وقدرة مؤسسية على ترجمة الأقوال إلى أفعال. إننا لا نحتاج إلى من «يقول» للعراقيين ما يجب أن يكونوا عليه، بل إلى من «يفتح الطريق» ليكونوا هم ما يجب أن يكونوا عليه: أمةً تصنع مصيرها بإرادتها لا بصدمات الآخرين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org